إشكالية وظيفة الحدود في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة

The problematic of the borders function in the light of the contemporary security phenomenons

فيصل مراد
باحث دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر
أستاذ بجامعة محمد لمين دباغين – سطيف2
faycalmido19@gmail.com

تاريخ الإيداع:2018/03/11	تاريخ المراجعة:2018/06/11	تاريخ القبول:2018/06/14

الملخص :

أمام توسع شكل التهديدات و أخذها طابعا فوق دولاتيا وعابر للحدود وتزايد عدد الوحدات الدولية غير الدولة في شكل منظمات، شبكات،و مجموعات إجرامية وإرهابية تحت دولاتية ،و تزايد في عدد فواعل النظام الدولي ،وجدت الدول نفسها أمام رهان جديد وهو أنها مازالت مقيدة بمبدأ السيادة وضرورة إحترام حدود وأقاليم الدول الأخرى ،وفي نفس الوقت تتلقى التهديدات والمخاطر من وراء حدودها.

ومنه فالحدود السياسية التي ترسم الإقليم محل سيادة الدولة القومية ،و المجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها ،وتعد خط الدفاع الأول عن أمنها،لم تعد صالحة في القرن الواحد والعشرين، فالحدود السياسية أصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل ،و لم تعد القوة العسكرية الضامن الأمن القومي،وهو ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها وسياسياتها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول ،وأن تتجه نحو تجاوز فكرة الحدود بمعناها الكلاسيكي،وأن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود كون مصدر التهديد يأتي من خارجها.

الكلمات المفتاحية: الحدود ،الأمن القومي ،التهديد ،الدفاع ،الوظيفة ،الظاهرة الأمنية.

Abstract :

As a result of the expansion patterns of threats and took her character over the states and infiltrated the borders and the increasing number of international units of non-state in the form of organizations, networks, and criminal and terrorist groups under the states, and a growing number of the actors of the international system, states have found themselves facing a new bet it is that it is still constrained by the principle of sovereignty and the need to respect borders and territories of other states, and at the same time receive threats and dangers from beyond their borders.

So borders that define the region replace of the nation-state, and the geographical area in which implements the laws, and first line defend own his security, are no longer valid in the twenty first century,the borders have lost its role that was played before, and no longer the military force is the guarantor of national security, which requires that States should changing their strategies of security,to take into account this shift, and moving into toward exceeded the classical idea of border sense, and moving toward search for security outside of their bonders.

Key words :border, national security ,menace ,defense ,function ,security phenomenon

مقدمة:

الدولة هي ظاهرة جغرافية سياسية Politico - Geographic Phenomenon ، أو كما قال عنها البعض بأنها جغرافية الدول (Geography of States) والقول بأن الدولة ظاهرة جغرافية - سياسية يجعلنا نتوقف قليلاً لنرى وجهة نظر الجغرفيا السياسية حول أحد مظاهر الدولة ، وهو الحدود،و إذا كان هناك إتفاق على دراسة الحدود كظاهرة جغرافية-سياسية ،إلا أن فحوى مشكلات الحدود و ما يرتبط بها من رهانات أمنية أصبحت محورا هاما لدارسي العلوم السياسية خاصة بعد التطور الذي شهدته الظاهرة الأمنية المعاصرة المتعدية لحدود الدول القومية .

فقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول و الإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ،حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة و ضامنة لأمن الشعوب التي تعيش في إطارها،و كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة ،إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوربا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة،و كانت حماية الحدود ضد أي تهديد خارجي تمثل "روح الدفاع عن الأمن الوطني للدولة"،لكن مع التطور الحاصل في مضامين الأمن و التوسع الحاصل في طبيعة التهديدات للأمن الوطني،و التعقيد المصاحب للظواهر الأمنية المعاصرة ،فقدت الحدود وظيفتها التقليدية "كخط الدفاع الأول عن أمن الدولة"،خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية العابرة للحدود،و بالتالي تجد الدول نفسها أمام معضلة ضمان الأمن بضمان مناعة الحدود أمام التهديدات و المخاطر.

و منه فالحدود السياسية التي ترسم الإقليم محل سيادة الدولة القومية ،و المجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها ،و تبني الجيوش للدفاع عنه و الذود عن ترابه ،و تعد خط الدفاع الأول عن أمنها ،و تأمينه تعني ضمان الأمن للدولة في وقت من الأوقات ،لم تعد صالحة في القرن الواحد و العشرين و في زمن العولمة ،و الحدود السياسية أصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل ،و لم تعد القوة العسكرية و قوة الجيوش هي الحل لضمان الأمن القومي،في ظل الطفرة التكنولوجية ،و تسارع وتيرة التبادلات الدولية و انتقال السلع ،الأفراد،و حتى الأفكار ،فالدولة يمكن أن تضمن سلامة إقليمها و ترابها بالقوة العسكرية لكنها في نفس الوقت لا يمكن لها بأي حال من الأحول ضمان أمنها بمفهومه الحديث،و تكون معرضة لعدم الأمن من الداخل نتيجة لمؤثرات خارجية ليست بالضرورة مادية.

و هو ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها و سياساتها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول ،و أن تتجه نحو تجاوز فكرة الحدود بمعناها الكلاسيكي،و أن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود كون مصدر التهديد يأتي من خارجها،و مادام هناك شبكات إقليمية للجريمة أو كما تسمى بالتهديدات العبر دولاتية، فمواجهتها تستدعى إيجاد معادلة لضمان الأمن "العبر دولاتي" ، فضمان هذا الأخير يستدعي ضمان الأمن الإقليمي،و العمل بين الدول محل التهديد و التنسيق فيما بينها ،حيث أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على دولة منفردة مواجهة هذه التهديدات ،و أن تغلق على نفسها حدودها كافة بالإعتماد على القوة العسكرية والجيش و تحقق أمنها.

و بالتالي فلا بد من الإهتمام بالبعد "الجيو-أمني" ،بمعنى تجاوز التصورات التقليدية ليس فقط في مصدر وموضوع التهديد ،و لكن حتى فيما يخص الحدود و وظائف الحدود السياسية للدولة ،فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي،و لا يمكن كذلك ضمانه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة و أي عمل لا يراعي هذا المتغير لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرجوة ..من كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

كيف أسهمت الأشكال الجديدة للظواهر الأمنية في التأثير على الوظائف التقليدية للحدود باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني للدول؟

الفرضية:

دفع التوسع الحاصل في أنماط التهديدات الأمنية الجديدة العبر-دولاتية في فقدان الحدود لوظيفتها (الحاجزة) الكلاسيكية في ضمان أمن الدول.

و من أجل الإجابة عن الإشكالية تم إعتماد المحاور التالية:

المحور الأول: الحدود :دراسة في المفهوم و التطور

المحور الثاني: وظائف و أهمية الحدود

المحور الثالث: خصائص الظاهرة الأمنية المعاصرة و أثرها على حدود الدول

المحور الرابع: الأمن الوطني و حدود الدولة - جدلية العلاقة بين الأمن و الدفاع-

المحور الخامس: آليات تأمين الحدود وصيانة الأمن الوطني للدولة

المحور الأول:الحدود :دراسة في المفهوم و التطور

أولا: مفهوم الحدود السياسية

أيا كان تعقد مسألة الحدود حاليا فقد أثارت و مازالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول ،كون هذه الحدود هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول و تحتك فيها الكتل البشرية و تتفرق فيها المصالح الإقتصادية ،و قد شكل تعريف الحدود على أنها خط أم نطاق الحدود و التخوم مشكلة بين الباحثين.

يعد **فريدريك راتزل** من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود ،و في كتابه "الجغرافيا السياسية" (1895)،ذكر **راتزل** عدة إيضاحات لهذه المشكلة ،فهو يقول أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فما هو إلا تجسيد لهذا النطاق،ففي الدول القوية يظهر إرتباط قوي بين نطاق الحدود وقلب الدولة، و أن أي ميل إلى ضعف هذا الإرتباط سيؤدي إلى ضعف ,ghn الدولة أو خسارة جزء من أراضيها.[1]

[1] عدنان صافي ،**الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر**.مركز الكتاب الاكاديمي للنشر و التوزيع،عمان ،1999،ص 219.

الحد في اللغة: هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لتميز أحدهما عن الآخر ،لكي لا يختلطا أو يعتدي أحدهما على الآخر.[1]

و من وجهة نظر **فقهاء القانون الدولي** ،فحد الدولة هو "ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة ،و هو الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى".[2]

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان، وقد بدأت تتبلور في أوربا مع ظهور مبدأ الدولة الحديثة ، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوربية ، وما ترتب على ذلك من ظهور مبدأ القوميات، وتوسع الحركة التجارية، التي ساعد على وجودها الكشوف الجغرافية في العالم الجديد، والاستعمار في أقطار العالم القديم.

لقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول و الإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ،حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب ، لذا عملت البحار والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحواجز ضد التوسع البشري،أو اختلاط الأمم، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة، تفصل بين مجموعات بشرية تعيش على جوانبها وتنمو في أمان واطمئنان.[3]

كذلك ارتبطت الحدود السياسية الحديثة بشيوع مفهوم السيادة الإقليمية ، أي السيادة على مساحة معينة من الأرض ، وعلى مجموعة السكان الذين يعيشون فوقها ،فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق بل كانت السيادة شخصية أو بشرية ،فسيادة الحاكم في العصور السابقة لا حدود أرضية واضحة لها ،لكنها تمتد بامتداد الأشخاص أو الناس الذين يفرض عليهم الحاكم سلطته ، ولهذا لم تكن الدول لها في السابق حدود إقليمية واضحة على الأرض ، بل كان لها سيادة على الأشخاص ، والتي تعني أن الحدود تقف عند المناطق التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص.[4]

لقد كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة ،إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوربا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة ،إذ لم يعد السكان عبارة عن تابعين يدفع بهم من حاكم إلى حاكم آخر ، بل أصبحوا مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة ، تميل إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك ، ومع نمو الشعور القومي بالانتماء ، كان لابد من تحديد واضح للحدود ، التي تعبر عن ميول هؤلاء السكان وشعورهم في الغالب ،لتجعلهم ينتظمون ضمن إطار إقليمي واحد هو الدولة .[5]

---

[1] محمد محمود السرياني ،**أهمية الحدود الدولية:وجهة نظر جغرافية**.جامعة أم القرى،مكة،1420هـ،ص 4.

[2] نفس المرجع،ص 5.

[3] السرياني محمد محمود ، "**الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها و تطورها ومشكلاتها)**".الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.ص 60.

[4] محمد محمود السرياني،مرجع سابق ،ص61.

[5] نفس المرجع ،ص64.

ثانيا: عوامل نشأة الحدود السياسية

ترجع نشأة الحدود السياسية للعوامل التالية :

1/ عوامل الانفصال الطبيعية: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول بسبب المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار و البحيرات و الغابات و الصحاري و البحار ،و تعمل هذه الظواهر كموانع و فواصل طبيعية بين الأمم والشعوب و القوميات و الدول .

2/ عوامل الانفصال الثقافية: قد تنشأ الحدود نتيجة الاختلاف الثقافي كاللغة و الدين و العادات والتقاليد.

3/ عوامل الإنفصال التاريخية و السياسية : قد ينشأ الحد السياسي بين دولتين نتيجة لإتفاقيات تاريخية بين الدول الإستعمارية ،كما هو الحال مع الحدود بين الدول الإفريقية و التي فرضها المستعمرون الأوربيون .

4/ عوامل متعلقة بحدود التوازن العسكري: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول نتيجة لعملية التوازن

العسكري بعد الحروب كما هو الحال مع الحدود السياسية بين كوريا الشمالية و الجنوبية أو الحدود السابقة بين ألمانيا الشرقية و الغربية .[1]

ثالثا: أنواع الحدود السياسية

هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل و أنواع الحدود السياسية ، ،فهناك الحدود المنيعة الآمنة و الحدود غير الآمنة ،وحدود تمر بمناطق شديدة الكثافة السكانية ،و أخرى تمر بمناطق صحراوية مفتوحة خالية من السكان ...

كما أن هناك حدود مستقرة قديمة نجحت بشكل فعلي في الفصل بين دولتين أو مجموعتين بشريتين وجدت على جانبي خط الحدود ، و يتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بينهم بشكل طبيعي ،في حين توجد حدود سياسية تفصل بين دوليتين ، بينهما علاقات متأزمة بسبب خلاف حول خط سير الحدود السياسية في حد ذاتها أونزاع حول مناطق قريبة من الحدود بينهما أو تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر[2].

و بشكل عام لكي نتعرف على الأهمية الأمنية للحدود لابد لنا من تحديد أنماطها أولا ، لأن هذه الأنماط يتبين من خلالها الضابط الأمني للحدود ،ومن الجدير بالذكر أن الحدود يمكن تصنيفها إلى عدة أنماط تضبطها معايير مختلفة مثل شرعيتها ، وقانونيتها ، وتكوينها الزمني ، والوظيفة التي تؤديها . وحدود الدول قد تكون برية وبحرية وجوية .(و نحن ستأخذ بهذا التصنيف الأخير كونه يعتبر أشمل)

[1] البلوي فهد حماد ،**دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية ،2006،ص ص (16،17) .

[2] نفس المرجع،ص222.

1/ الحدود البرية : هي الحدود الفاصلة بين الدول في المناطق البرية ، ويمكن تصنيفها إلى الأنماط التالية :

أ/ الحدود التي تساير المظاهر الطبيعية

هي الحدود التي تستند إلى الظواهر الطبيعية كالجبال و الأنهار و الغابات و الصحاري عند رسم الحدود بين البلدين ،ولقد استندت الكثير من الحدود بين دول العالم إلى مناطق الجبال و التلال كونها تمتاز بمظاهر طبيعية ثابتة و مستقرة و مرئية ووعرة و قليلة السكان ،و هذه الميزات أهلتها لتكون أصلح و أفضل حدود فاصلة بين دول متجاورة ، ،ووعورة التضاريس عامل فصل يعرقل الحركة و الإنتقال على جانبي الحدود ،كما تعتبر بمثابة تحصينات دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدول في حالة الغزو الخارجي.[1]

ب/ الحدود الإثنوغرافية (الحضارية)

هي الحدود التي تقوم على أساس مظاهر ثقافية كاللغة و الدين و الإقتصاد و العادات و التقاليد ،حيث يحمل هذا النمط من الحدود قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للسكان على جانبي الحدود ،و يقبلون هذا النمط رغم خطورته ،و هذه الحدود تفصل بين مجموعات بشرية تختلف فيما بينها من حيث العرق أو الدين أو اللغة ، أو جميع هذه العناصر مجتمعة ، أو على أساس عنصرين منهما .

ت/ الحدود الهندسية

إرتبط ظهورها بالحقبة الإستعمارية الأوربية و التي أنشأت المستعمرات في الكثير من بقاع العالم ،و سعت بممارساتها الإستعمارية على رسم الحدود الهندسية في شكل خطوط فلكية أو هندسية على الخرائط فقط و البعد عن وضع حدود تتلاءم و الظواهر الطبيعية الجغرافية تلافيا للوقوع في نزاعات مع باقي المستعمرين ،مع عدم الإهتمام بخصائص و رغبات و إنتماءات السكان في تلك المناطق المستعمرة.[2]

2 - الحدود البحرية

وتخص الدول التي لها واجهات بحرية ، وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى ، إذا من المعلوم أن هناك العديد من الدول ذات حدود برية تماماً ، ولا تطل على أية واجهات بحرية ،وتختلف السيادة على البحار عنها في اليابس في كثير من الوجوه ،وقد ظهرت العديد من الادعاءات والمنازعات حول السيادة البحرية ومداها خلال العصور المختلفة . غير أنه وفقاً للقانون الدولي للبحار ، يمكن التمييز بين خمسة نطاقات مائية [3]

3-الحدود الجوية

وتعرف أحياناً بالحدود العمودية ، وهي حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق إقليم الدولة، لقد بدأ الاهتمام في أول الأمر بتحديد المجال الجوي للدولة استناداً إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث للطيران منذ الحرب العالمية الأولى ،بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية.

[1] البلوي فهد حماد،مرجع السابق ،ص 21.

[2] محمد الببلاوي، نفس المرجع ،ص21.

[3] انظر المادة 33 من الإتفاقية الدولية لقانون البحار

وقد عقد أول مؤتمر في باريس عام 1919م كان الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول ، وقد توصل المؤتمرون إلى قرار ينص على أحقية كل دولة في فرض سيادتها التامة والمطلقة على مجالها الجوي . وفي عام 1944م عقد مؤتمر آخر في شيكاغو لمناقشة نفس المشاكل المتعلقة بمهام الطيران.[1]

المحور الثاني:وظائف و أهمية الحدود

أولا: أهمية الحدود السياسية للدولة

الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة و نهاية نفوذها و أراضيها ،و قد تكون هذه الحدود قابلة للنفاذ منها permeable boundaries أو يمكن اختراقها بسهولة ،و قد تكون أيضا غير قابلة للنفاذ منها impermeable boundries ،كما قد تكون قابلة للنفاذ لأنشطة معينة و وظائف و غير قابلة لأخرى ،أو قد تكون حدود غير قابلة للنفاذ على الإطلاق سواء كانت هذه الأنشطة إقتصادية ،إجتماعية أو حتى عسكرية.

قد تكون الحدود السياسية قديمة مستقرة و آمنة فعلا و تسمى بالحدود الدائمة long lasting boundries ،و قد تكون قابلة لتغيرات طفيفة ،و أحيانا تغييرات رئيسية open to considerable change حسب الظروف السياسية ،و أنواع الضغوط التي تتعرض لها الدولة ،وحسب العلاقات السياسية والجيو-ستراتيجية بينها وبين الدول المجاورة لها ،و حسب نوع المشكلات التاريخية المعلقة و مقدار حصانة الدولة و إستعدادها الدبلوماسي والعسكري ،و ذلك لمنع أي تغييرات قد تلحق بحدودها ،و قد تكون الحدود مصدر للصراعات السياسية و للصدام العسكري و يمكن أن تتخذ كذريعة للتدخل في الدول و ربما لإحتلال أجزاء منها.[2]

كما يمكن أن تعكس الحدود السياسية تقسيمات ديمغرافية و صورة للتوزيع الجغرافي لمجموعات عرقية،لغوية و ثقافية إذا كانت تتماشى هذه الحدود مع توزيعهم ،و إذا كان رسم هذه الحدود يضمن انضمامهم إلى كيانات سياسية معينة .

بدأ في الآونة الأخيرة الإهتمام "بمناطق الحدود border areas" أكثر من الإهتمام سابقا "بخطوط الحدود border line "،و بدأ الإهتمام بهذه المناطق خاصة في مناطق النزاعات الدولية ،و التي نلاحظ أن النزاع فيها ليس على خطوط النزاع فقط و لكن أيضا على مجموعة من الإعتبارات السكانية الديمغرافية على الحدود ككل و قد يمتد الإهتمام إلى مجموعة من مصادر المياه أو الموارد بصفة عامة أو مجموعة من القضايا التاريخية أو النزوح السكاني من و إلى مناطق الحدود .[3]

---

[1] محمد عبد المجيد عامر ، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة** . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م ،ص 124.

[2] محمد حجازي محمد ،"**الجغرافيا السياسية** ". مقال متصفح يوم :2016/05/13،على الساعة 14.00،من الموقع التالي:
«http://www.al-mostapha.com »

[3] Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières** .GISTI,N°82,CAIRN,2010.sur le site :
« http// : www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm»

و بالتالي تبذل الدول جهودا كبيرة و خاصة في مناطق الحدود لإعطائها الصبغة السياسية و الوطنية للدولة، من خلال المؤسسات التعليمية و الثقافية و الفكرية ،و كذا نشر الخدمات و النظم المالية و الإدارية .

ثانيا:وظائف الحدود السياسية للدولة

للحدود العديد من الوظائف المهمة و التي تحدد دورها ،و تعتمد على حد كبير على نمط هذه الحدود، كما تتأثر الوظائف بحالة الحدود و مدى حيويتها فللعامل الإقتصادي دور كبير في تحديد وظيفتها.

و تتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

1. **الوظيفة القانونية:**

تتمثل الوظيفة القانونية للحدود في أنها تعين حدود السيادة الوطنية للدولة و التي يمكن لها أن تطبق قوانينها عليها ،بحيث تسود القوانين الوطنية للدولة على كل ما يقع داخل إقليمها إنطلاقا من هذه الحدود باتجاه الداخل.[1]

و الحدود السياسية هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة الوطنية و الصلاحيات التنفيذية للدولة، و الذي ينتهي عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي political organization of terretorie .

2. **الحماية و الأمن**

يعد الهدف الرئيس من قيام الدولة القومية هو توفير الحماية و الأمن لسكانها ،مما يتطلب معرفة الرقعة الجغرافية الواجب حمايتها .

3. **مراقبة الأشخاص الخطرين**

بحيث تعد كل دولة قائمة بأسماء الأشخاص الخطرين الذين يشكلون تهديدا لأمن الدولة و المطلوبين أو الممنوعين سواء من السفر أو الدخول إلى الدولة ،و كذلك العناصر الناشطة أو المشتبه بضلوعها في أنشطة إجرامية أو إرهابية ،و توضع هذه القائمة مع الصور على الموانئ و المطارات و المعابر في الحدود.

4. **الحجر الصحي أو الزراعي**

تعد عمليات الحجر الصحي التي تجري عبر المنافذ البرية و البحرية و الجوية من أهم الوظائف الحديثة للحدود.

5. **حماية الإنتاج الوطني**

تسهم الحدود بشكل فعال في حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض و تحصيل الرسوم و الجمارك عبر المواد المتنقلة عبر الحدود ،كما تسهل الحدود و المنافذ الحدودية عملية تنظيم دخول و خروج الأفراد ، الجماعات و السلع ،بالإضافة إلى مكافحة التهريب،التسلل،الهجرة غير الشرعية،الإرهاب ،الإجرام المنظم...[2]

[1] محمد حجازي محمد ،المرجع السابق.

[2] فهد حماد البيلاوي،مرجع سابق،ص73.

المحور الثالث: خصائص الظاهرة الأمنية المعاصرة و أثرها على حدود الدول

لم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددًا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ،ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي كما أن أساليب التعامل الممكنة والمتاحة تتأثر هي الأخرى بالعديد من المتغيرات الآتية من الخارج والتي يصعب تجاهل تأثيرها، وفي هذا الإطار يمكننا القول بأن هناك تداخلا واضحا بين العوامل الداخلية والخارجية إقليمية -دولية مؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم في الوقت المعاصر، لوضع السياسات الأمنية لأية دولة في العالم اليوم لابد وأن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور ،سواء من حيث مصادر التهديد ونوعيته وكثافته وأساليب التعامل معه .

ففي ظل الحركية الكبيرة التي يشهدها حقل العلاقات الدولية ،و تنامي عناصر التهديد للأمن الوطني ، نتيجة لتسارع وتيرة العولمة ،و أمام التوسع في مضامين الأمن و تعقد عناصره و فواعله ، أصبحت الدولة القومية اليوم غير قادرة إن لم نقل عاجزة لوحدها عن ضمان أمنها القومي ،و عزل نفسها و إقليمها عن ما يحدث من تطورات أمنية حولها ،فيما يسمى بالحزام الأمني للدولة من دول الجوار الجغرافي المباشر لها.

حيث لم يعد تأمين الإقليم الوطني لوحده كافيا لضمان الأمن القومي للدولة ،كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية و الانعزال يمكن من وقف زحف التهديدات العابرة للحدود les menaces transfrantariales،كما لم تعد هذه الحدود عازلة أمام التهديدات اللاتناظرية ،و عدم تمكن القوة العسكرية لوحدها من مواجهتها من خلال إجراءات ضبط و تعزيز الحدود ،**فجيمس روزنو** James Rosenau مثلا في هذا السياق يقول بأن التغييرات التي جاءت عقب نهاية الحرب الباردة قد" أضعفت قدرات الدولة و فاعليتها و جعلت حدودها أكثر اختراقا و أقل أهمية "،و ذهب **كينشي أوهماي** Kenichi Ohmae في نفس الاتجاه تقريبا ،في كتابه المشهور " عالم بلا حدود" ،و الذي يعلن فيه بكل ثقة أنه في ظل الاقتصاد العالمي الحالي فإننا نتجه نحو إلغاء للحدود[1] .

ويزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية ،كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار كنزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هربًا مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم ،كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة دولية النشاط كالمافيا وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة.[2]

و لكن إذا كانت الدولة تبني تصورها لأمنها و تقيم إستراتيجياتها و ترسم سياساتها الأمنية عل أساس متغيري التهديدات و الإنكشافات فإلى أي مدي ستتمكن الدولة لوحدها من حفظ أمنها في ظل:

[1] نصيف يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية**.ط1،دار الكتاب العربي،بيروت،1985،ص57.

[2] سعد حقي توفيق،**النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**.الأهلية للنشر، عمان،1999ص129.

- الأنماط الجديدة من التهديدات المتخطية للدول Transnational.

- إتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية ،التي لم تكن معروفة أو كانت مخفية.

- تغير مضمون التهديدات الأمنية و تغير الوزن لأهميتها[1].

إن هذه الأسئلة التي تم طرحها تعبر عن التهديدات الأمنية الجديدة (بيد أن تسمية هذه التهديدات

بالجديدة ليس له علاقة بتاريخ ظهورها ،فالبعض منها كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية تعود إلى ما قبل التسعينيات ،و لكن عنصر الجدة يكمن في مميزاتها التي تعطيها خصوصية عن التقليدية) التي أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول ،فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة و تكريس أمنها الوطني بمفردها لعدة متغيرات داخلية و خارجية ،من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعناه الحديث ،و التوسع في التهديدات فلم يعد مصدر التهديد داخليا "أمنيا" و خارجيا "دفاعيا" .

و لكن تعقد مسألة الأمن و اتساع رقعتها الجغرافية ربط الأمن القومي للدولة بدرجة أمن و إستقرار الدول المجاورة لها ،و هو ما يمكن أن نطلق عليه ب"شبكة الأمن"، بمعنى أن الدولة تتأثر إيجابا و سلبا بدرجة الإستقرار الأمني في إقليمها،و ذلك راجع إلى أقلمة و عولمة التهديدات، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية و جعلها عازلة نتيجة للعديد من الأسباب.

و نتيجة لهذه التحولات في طبيعة التهديدات و اتساع نشاطها ليتعدى حدود الدول و الأقاليم ،أصبح معه لزاما توسيع نظرة و تصور الدولة القومية لأمنها القومي(القطري) ،و تغيرا في سياساتها الأمنية ،وجب على الدول أن تتعاون فيما بينها و تنسق جهودها لمواجهة هذه التهديدات و التي تعتبر أفضل مقاربة للاستجابة الجيدة للانشغالات الأمنية اللاقطرية أو الفوق دولاتية (من حيث المستوى و النشاط) ،و التحت دولاتية (من حيث الفواعل) ،و هو ما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن عموديا من منطلق الجغرافيا الأمنية ،ليتم الحديث عن "الأمن الإقليمي".[2]

المحور الرابع :الأمن الوطني و حدود الدولة - جدلية العلاقة بين الأمن و الدفاع-

على الرغم من بروز المصطلحين في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي و الإستراتيجي الحديث،إلا أن مصطلح الدفاع لا يحمل نفس الغموض الذي إكتنف مفهوم الأمن،و بالرغم مما يؤكد في الكثير من المواضع بأن الدفاع و الأمن مفهومين متلازمين،إلا أن مفهوم الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن،و الأمن لا يذوب في الدفاع، ذلك لأنه مهما توفر عنصر الدفاع و لا يمكن أن يحقق منتهى الأمن، فنظرية الأمن القومي كما سبق و أن لاحظنا تتعدى

[1] نفس المرجع،ص71.
[2] نفس المرجع،ص 130.

تعزيز القوة العسكرية و مجالات الدفاع الوطني،بل تشمل أيضا السياسة الخارجية و التقدير الإستراتيجي للموقع الجغرافي و السياسي الذي يحيط بالدولة و مدى تقاربها و تنافرها إيديولوجيا مع الدول المحيطة،و دراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة.

فالدفاع كما عبر عنه **كارل فون كلاوزوفيتس carl von clausewitz** بأنه "صد الهجوم في المعركة" منطلقا من العلاقة المنطقية و الضدية الموجودة بين الهجوم و الدفاع ،و هو نفسه ما ذهب إليه القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة حيث حدد مجال الدفاع في " حماية الدول و حدودها و سيادتها من الاعتداءات العسكرية المباشرة "[1].

إذن فالدفاع في المفهوم التقليدي للأمن يعني حماية حدود الدولة بالقوة العسكرية الصلبة في مواجهة (تهديدات ثماثلية ذات طبيعة عسكرية).

أما الأمن فيعني حماية الدولة و مناطق الحدود من الأشكال الجديدة للظاهرة الأمنية المعاصرة المتخطية للحدود الدولاتية (اللاتماثلية) و التي أصبحت تخترق حدود الدول ،و هو ما حتم تغير مفهوم الحدود ووظائفها و طرق تأمينها بعدم حصرها في القوة العسكرية و جانب الدفاع فقط.

و من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن فكرة الدفاع ترتبط بالتفكير الضيق أو "التقليدي" للأمن، كونه يركز على الأمن الخارجي العبر لحدود الدولة (بمعنى تهديد عسكري آت من خارج إقليم الدولة)،و مواجهته تكون من خلال القوة العسكرية و الجيش الوطني.

إن قوام الأمن هو الدفاع و ما يرتبط به من بنى عسكرية ،تنطلق من الحصول على الأسلحة المناسبة خاصة المتطورة منها ،و التي تلعب دور الضامن للتوازن العسكري الذي بدوره يحقق الردع و يمنع الانجرار نحو الحروب في حالة عدم توازن القوة ،و من جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تهدد أمنها تأتي من جيرانها ،غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من اجل مجابهة هذه التهديدات ،

لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية و الحربية فقط ،بل هو الآخر توسع و تطور بفعل التحول في أنماط المخاطر و التهديدات و مصادرها ،ليقترب أكثر من مجال الأمن لينتقل إلى ما اصطلح على تسميته ب "روح الدفاع"،و الخاص بتوسيع مدلول الدفاع إلى كل التهديدات الإقتصادية و الثقافية و الإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة تقع ضمن اختصاص و مهام الجيوش[2] .

[1] منصور لخضاري،**إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011**.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي و الإداري،جامعة الجزائر،2013،ص 55.

[2] منصور لخضاري، المرجع السابق ،ص57.

و يبرز **ماكس فيبير max weber** الفرق بين مفهومي الدفاع و الأمن في توصيفه لمهام الدولة بقوله: "تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل و بالحرب في الخارج".

و هو ما يبين أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي و الخارجي و اختلافا في آليات التعامل مع التهديدات (les menaces) الداخلية و المخاطر (les risques)الخارجية،لكن مع الوقت ونتيجة التسارع الحاصل في ميدان العلاقات الدولية ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع و الأمن في الأدبيات السياسية و الإستراتيجية ،خاصة مع تطور مفهوم الدفاع و تجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى من خلال تطور مفهوم الحرب واعتمادا على ما استطرده القاموس التقني للمهددات الأمنية الجديدة ،في التعريف الذي قدمه للدفاع حين أضاف "...أما اليوم فقد أضيفت أنواع جديدة من الإعتداءات ذات الطبيعة شبه العسكرية كالإرهاب".[1]

و هناك من الباحثين من يعبر عن الدفاع و الأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية و أخرى خارجية على حسب مصدر التهديد من خلال ربطها بعنصر الجغرافيا ،و بالتالي فالأمن الخارجي يستدعي ضرورة الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة باستعمال القوة العسكرية في تأمين حدودها خارجيا من أي تهديد محتمل ، و الأمن الداخلي و يعنى بالمسائل التي تقع داخل إقليم الدولة و التهديد مصدره داخلي و مهمته تقع على عاتق السلطات المحلية و الأمن و في الغالب يستدعي معالجة أمنية و ليست عسكرية.

و بذلك يبدو واضحا أن العلاقة بين الأمن الداخلي و الخارجي هي علاقة إلتحام عضوي و تفاعل مستمر و مثلما هي متفاعلة فإنها كذلك يجب أن تكون إجراءات مواجهة هذه التحديات و التهديدات .

مهما يكن فإن الدفاع و الأمن عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة ،و هما يتميزان بالمرونة والتغيير لكن بالثبات و الدوام في أحيان أخرى ،أما وسائل الدفاع فقد تكون تقليدية تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة ووسائل الردع غير التقليدية ،أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانات الاقتصادية و التطور المادي والحروب الإستباقية و الإعلامية و المعلوماتية التي أصبحت تشكل أهم مصادر القوة المهيمنة على الصعيد الدولي.[2]

المحور الخامس: آليات تأمين الحدود وصيانة الأمن الوطني للدولة

تتعدد آليات حماية الحدود بحسب نوع التهديدات و طبيعة المخاطر التي تخترق هذه الحدود ،و تنقسم هذه الآليات إلى حالتين :

أولا: تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف العادية

من المهام الرئيسية أو يمكن تسميتها بالروتينية التي تواجه الحدود و حرس الحدود في الظروف العادية، نجد التهريب بمختلف أنواعه ،الهجرة غير الشرعية "التسلل"،و جرائم أمن الدولة .

[1] نفس المرجع،ص 61.

[2] ثامر كامل الخزرجي ،مرجع سابق،ص ص(335.336) .

1. تأمين الحدود و مواجهة عمليات التهريب

يشكل التهريب تحديا حقيقيا للدول بشكل عام،و للأجهزة الأمنية العاملة على المنافذ البرية و البحرية و الجوية بشكل خاص ،و ينشط التهريب لأهداف عدة قد تكون إقتصادية و خاصة للأفراد من أجل الربح المادي بطرق غير مشروعة ،و كذي بالنسبة للمنظمات و الجماعات الناشطة في التهريب ،كما يمكن أن يكون التهريب مدعوما من قبل جماعات الجريمة المنظمة ،أو الجماعات الإرهابية و التي توفر الحماية و التغطية ،أو يمكن حتى أن يكون مدعوما من طرف بعض الدول ،و خاصة إذا كان ذلك يخدم أهداف سياسية و إجتماعية ،مثل تلك التي تدعم تهريب المخدرات و الأسلحة بهدف زعزعة أمن الدول المجاورة لها ،و يمكن أن تغض الطرف عن عمليات التهريب، أو ترفض التعاون و التنسيق مع الدولة المجاورة ،و تهريب الممنوعات و البضائع تحدث آثارا اقتصادية ، صحية ، إجتماعية ، بيئية و ثقافية[1]. و من صور عمليات التهريب :

- **تهريب الأسلحة و الذخيرة**

و تشكل هذه العمليات تهديدا مباشرا لأمن الدول و السكان خاصة إذا كانت موجهة لدعم الجماعات الإرهابية ،و ذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية أو أمنية،أو لتحقيق ربح مادي من خلال المتاجرة في الأسلحة.

- **تهريب العملات**

يعتبر تهريب العملات سواء إلى الداخل أو الخارج هدفا للكثير من الأفراد و الجماعات بغرض الربح المادي غير المشروع و خاصة عند محاولة إدخال عملات مزورة ،و ما يترتب عنه من استنزاف و زعزعة للإقتصاد الوطني.

- **تهريب البضائع المقلدة إلى الداخل**

إنتشرت هذه الظاهرة مؤخرا و هي تشكل تهديدا حقيقيا للإنتاج الوطني و للبضائع الأصلية المستوردة،و ما يمكن أن تلحقه من ضرر على صحة المستهلك خاصة في حالة الأدوية و المواد الغذائية.

- **التهرب الجمركي**

و يشكل ذلك تحديا آخر لعمليات تأمين الحدود و ذلك كون التهرب الجمركي ينعكس سلبا على إيرادات الخزينة العمومية و بالتالي تؤثر سلبا على المواطن و على الوضع الإقتصادي[2].

- **تهريب المعادن الثمينة نحو الخارج و المخدرات و المواد الخطرة للداخل**

يشكل إخراج المعادن الثمينة كالذهب و النحاس ...بطريقة غير قانونية نحو الخارج استنزافا للثروة الوطنية و للإقتصاد الوطني ،في الوقت الذي يتم فيه تهريب المخدرات و الممنوعات و المواد الخطرة أو المشعة نحو الداخل أكبر التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن .

---

[1] عبد الرحمان العنزي ،"**أمن الحدود البحرية الدولية و دوره في تعزيز أمن الدولة**". ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن".أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2012،ص 4.

[2] عبد الرحمان العنزي ،مرجع سابق ،ص ص (6-7)

- **تهريب المطبوعات غير المصرح لها بالدخول**

يعمل في هذا النوع من التهريب أفراد و منظمات و دول بهدف إحداث تأثير ثقافي في الدول المستهدفة، كذلك التأثير الفكري على الأجيال لتحقيق أهداف سياسية أو إجتماعية ،و قد تكون على شكل كتب أو مطبوعات أو أقراص مدمجة[1].

2. تأمين الحدود من الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر

حيث تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من أكبر المعضلات الأمنية الحالية ،و تشكل رهانا حقيقيا للدول كونها تؤثر على عدة مستويات جراء التبعات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخلفها .

- **الهجرة غير الشرعية**

تعد هجرة الإنسان من مكان لآخر (من place of orgin إلى place of destination) دون تأشيرة دخول أوإقامة قانونية نتيجة للظروف الحياتية و المناخية ،نتيجة الجفاف و الفقر و الأمراض و تكون من المناطق الفقيرة بإتجاه المناطق الغنية ،و تخلف مشاكل بالنسبة للدول المستقبلة مثل الأمراض ،الجريمة والمخدرات[2] .

و هو ما دفع الأمم عبر التاريخ إلى تطوير سياساتها الخاصة بتنظيم الهجرة تبعا لتطور المهاجرين من حيث العدد و النوع ،وقد كانت مراقبة الهجرة دوما إختصاصا خالصا للدولة حسب التصور التقليدي للسيادة ،و ذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود الدولية و بناء السياجات و الأسوار لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين[3].

- **الإتجار بالبشر**

يقصد بالإتجار بالبشر "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها ... لغرض الإستغلال ،و تدبير تهريبهم إلى دولة أخرى ليست موطنا لهم ،أو لا يعد من المقيمين الدائمين بها،لأجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مقابل مادي ".[4]

3. تأمين الحدود و مكافحة جرائم أمن الدولة

من أهم مجالات تأمين الحدود ،التصدي للجرائم المخلة بأمن الدولة كالتجسس و توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة و ترويج الأكاذيب بهدف خلق البلبلة و محاولة إحداث الوقيعة بين طوائف والمجتمع العرقية و الدينية ،أو محاولة تأليب المواطنين ضد النظام أو تشويه سمعة المسؤولين في الدولة.

---

[1] عبد الرحمان العنزي، المرجع السابق ،ص 11.

[2] عثمان حسن ،ياسر عوض،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2008،ص 16.

[3] سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". **مجلة رؤى إستراتيجية** ،العدد 23،2013،ص91.

[4] الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،**مطبوعات الأمم المتحدة**،نيويورك،2000،ص804.

ثانيا: تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف الإستثنائية

و تتكثف مهمات أجهزة تامين الحدود في الظروف الإستثنائية ،و خاصة أمام أهمية ما توفره من معلومات من مصادرها المختلفة ،و ذلك لتأمين الدولة في حالة الحرب و العمليات الإرهابية.

1. **تأمين الحدود و مواجهة العدوان الخارجي**

- **تهديدات ذات طبيعة أمنية**

و ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود ،و التي يتم التعامل معها في إطار العمل الروتيني ،كعمليات تهريب الأسلحة ،المخدرات ،البشر ،المحروقات ،السلع، الأموال...و هي جرائم قانونية ،تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود ،بل أحيانا ما يكون إقتصاد سكان الحدود و الذين تربطهم علاقات مصاهرة و هي علاقات عابرة للخطوط الرسمية قائما عليها.[1]

و هناك قواعد واضحة بشأن التعامل مع مثل هذه الإشكالات الأمنية ،و تمثل مهمة مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة بين الدول المتشاركة في الحدود

- **تهديدات ذات طابع عسكري**

ترتبط بطبيعة العلاقة السياسية مع الدول المجاورة ،فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل ،و هو ما يستدعي عمل الدولة على تحديد مصادر التهديد المحتملة ،و وضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا النمط من المخاطر ،التي تهدد الدولة و تستهدف المساس بقدسية السيادة ،من خلال الهجوم العسكري المباشر ،و تستوجب هذه القضية إقامة الخطوط الدفاعية على طول الحدود محل الخطر ،أو اللجوء إلى العمل الدبلوماسي من أجل حل المشاكل العالقة مع الدول الأخرى لتجنب الوصول إلى حالة الصدام المسلح.

2. **تأمين الحدود في مواجهة العمليات الإرهابية**

حيث تطور التهديد الإرهابي و تحول من مصدر تهديد داخلي ،من طرف فواعل داخلية إلى شبكات عبر دولاتية و دولية ،تتخطى الحدود و تهدد المصالح الوطنية ،ما يستوجب ضرورة العمل المشترك بين الدول ،و ضمن الأقاليم لمواجهة هذا النمط الجديد من التهديدات الإرهابية.

[1] عبد الرحمان العنزي،مرجع سابق ،ص13.

الخاتمة

أمام هذه التحولات الكبيرة في مضامين الأمن، وجدت الدولة القومية الوستفالية نفسها غير قادرة على مواكبة هذه التهديدات التي لا تتلاءم و تركيبتها ،حيث أنها كانت و لقرون من الزمن تحضر نفسها عسكريا لمواجهة تهديد من دولة أخرى تماثلها و ليس من عناصر لا تماثلية ،و لم تعد حدود الدولة الجغرافية التي تفصلها عن الدول الأخرى التي كانت تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول ،و صيانتها و الدفاع عنها تعني صيانة الأمن الوطني للدولة،لم تعد تؤدي هذه الوظيفة ،و لم تعد عازلة للتهديدات من النمط الجديد ،فاليوم القوة العسكرية لا تنفع لوحدها في ضمان جعل هذه الحدود عازلة ،فالشكل الجديد من التهديدات الغير مادية صارت تجتاز الحدود و تهدد إستقرار الدول ، و أصبح من الضروري إيجاد تصور جديد لحدود الدولة القومية غير التصور الجغرافي المادي ،فكما وجدنا بعدا جديدا للأمن و هو الفرد،صار لابد من إيجاد مفهوم جديد للحدود غير حدود أمن الدولة و هي "حدود تأمين الفرد داخل الدولة" ،و هذه الحدود لا تتوافق بالضرورة مع خط الحدود الجغرافي ،بل يمكن أن تتعداه إلى ما وراء هذه الحدود لأجل الوصول لضمان أمن الأفراد.

و بالتالي فكما لحدود الدولة وظائف عسكرية لها كذلك وظائف أمنية ،و كما تهدف إلى صيانة امن الدولة من أي عدوان خارجي ،فإنه و مع تطور المجتمعات و تبعات العولمة،صارت هذه الحدود مخترقة من أشكال عديدة من المظاهر التي تهدد الدول ،كتهريب المخدرات ،الأعمال الإرهابية ،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية والأشكال المختلفة للتجارة غير الشرعية كالتهريب عبر الحدود مثلا،و التي صارت لها نفس تأثير الأنماط التقليدية من المخاطر،وهو ما يستدعي ضرورة العمل و التنسيق المشترك مع دول الجوار و على مستوى الإقليم للحد من هذه الظواهر.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،**مطبوعات الأمم المتحدة**،نيويورك،2000 .
- **المادة 33** من الإتفاقية الدولية لقانون البحار
- سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". **مجلة رؤى إستراتيجية** ،العدد 23،2013.
- سعد حقي توفيق،**النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**.الأهلية للنشر ،عمان،1999.
- محمد محمود السرياني ،**أهمية الحدود الدولية:وجهة نظر جغرافية**.جامعة أم القرى،مكة،1420هـ.
- محمد عبد المجيد عامر ، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة** . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م.

- عدنان صافي ،**الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر**.مركز الكتاب الاكاديمي للنشر و التوزيع،عمان،1999.
- عثمان حسن ،ياسر عوض،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2008.
- عبد الرحمان العنزي ،"**أمن الحدود البحرية الدولية و دوره في تعزيز أمن الدولة**". ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن".أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض2012.
- منصور لخضاري،**إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011**.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي و الإداري،جامعة الجزائر،2013.
- البلوي فهد حماد ،**دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية ،2006)
.
- نصيف يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية**.ط1،دار الكتاب العربي،بيروت،1985.
- محمد حجازي محمد ،"**الجغرافيا السياسية** ". مقال متصفح يوم :2016/05/13،على الساعة 14.00،من الموقع التالي:

«http://www.al-mostapha.com »

- Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières** .GISTI,N°82, CAIRN,2010.sur le site

« http// : www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm»